رؤية مستقبلية لسياسة العراق الخارجية

تجاه دول الجوار الجغرافي

ا.د نوار جليل هاشم

كلية العلوم السياسية \ الجامعة المستنصرية

na74ar@uomustansiriyah.edu.iq

https//:doi.org10.61884_//hjs.v13i49.447

ملخص :

انّ سياسة العراق الخارجية يمكن أنْ تتحدد وفق عناصر القوة والموارد والفرص ومرونة الحركة للنظام السياسي، بحيث يصبح العراق قادراً على توظيف ما يمتلكه من نقاط قوة وما تمثله من حاجة لدى جيرانه لتحقيق أكبر قدر من المكاسب عبر الإدراك الصحيح والاستجابة المرتكزة على مقومات الفعل، لذا سنحاول في هذا البحث الحديث عن طبيعة توجهات السياسة العراقية تجاه دول الجوار الجغرافي وذلك بعد البحث في سياسة العراق الخارجية مع كل دولة من الدول المجاورة وتحديد طبيعة السياسة مع كل منها وفق محددات القوة.

الكلمات المفتاحية: العراق ، سياسة ، خارجية ، قوة ، جوار.

A future vision for Iraq's foreign policy towards its geographical neighbors

Prof Dr Nawar Jaleel Hashim
College of Political Sciences/Al-Mustansiriya University
na74ar@uomustansiriyah.edu.iq

ABSTRACT

Iraq's foreign policy can be determined according to the elements of strength, resources, opportunities, and flexibility of movement of the political system, so that Iraq becomes able to employ the strengths it possesses and the need it represents for its neighbors to achieve the greatest amount of gains through correct perception and response based on the elements of action. So, this research will deal with the nature of Iraqi policy directions towards geographical countries, by researching Iraq's foreign policy with each country separately and determining the nature of policy with each neighboring country according to the determinants of power.

KEYWORDS: Iraq ,Policy ,foreign ,power , neighbor.

المقدمة:

يحاول هذا البحث قراءة طبيعة سياسة العراق مع دول الجوار وكيفية رسم معالم هذه السياسة في ضوء توظيف عوامل القوة، ومعرفة آلية وتوزيع القوة والادوار ومقاربات التعامل والاسس التي يستند اليها في إطار حركة التفاعل الجارية، وما ينبغي على صانع القرار العراقي ان يضعُه على سلم أولوياته عبر إدراك هيكلية القوة وطبيعة الأداء العراقي الخارجي الذي يكتنفه التباس وضبابية نتيجة لمجموعة من العوامل والمسببات الداخلية والخارجية، لعل أهمها ما يتعلق بالقدرة على الفعل الخارجي المؤثر وقلة الخيارات. إذ يمكن ان نؤشر وجود تغيير في سياسة العراق الإقليمية عبر إدراك هيكلية القوة وطبيعة الأداء العراقي الخارجي والسعي الدؤوب نحو التقارب الواقعي من الدول الإقليمية ضمن توجه تحكمه مقومات القوة والمصالح العليا والحاجة المتبادلة، والاداء السياسي المتزن ولاسيما ما يتعلق يتعلق منه بدول الجوار الجغرافي، والذي اتضحت ملامحه في العديد من الأحداث والفعاليات، اذ ان هناك إمكانية لتبلور رؤية واتجاهات مستقبلية للتفكير السياسي العراقي الخارجي، بدءًا من محيطه الجغرافي وصولا إلى عمقه الإقليمي الاوسع.

وينطلق البحث من فرضية مفادها أنُ العراق الخارجية يمكن ان تتحدد وفق عناصر القوة والموارد والفرص ومرونة الحركة للنظام السياسي، بحيث يصبح العراق قادراً على توظيف ما يمتلكه من نقاط قوة وما تمثله من حاجة لدى جيرانه لتحقيق أكبر قدر من المكاسب عبر الإدراك الصحيح والاستجابة المرتكزة على مقومات الفعل، لذا سنحاول في هذا البحث الحديث عن طبيعة توجهات السياسة العراقية تجاه دول الجوار الجغرافي وذلك بعد البحث في سياسة العراق الخارجية مع كل دولة وتحديد طبيعة السياسة مع كل من دول الجوار وفق محددات القوة.

المحور الاول: سياسة العر اقية مع تركيا .

تتحدد سياسة أي بلد بالاستناد الى عناصر قوة محددة وهي قوة الموارد والتأثير وغيرها، لذا يمكن تشخيص سياسة العراق تجاه دول الجوار ولاسيما تركيا عبر ادراك آلية توزيع القوة والادوار ومخاطر وفرص الواقع الجديد ومقاربات التعامل والعلاقات ومعادلة التوازن والتفاعل الاقليمية باعتبارها قوة مهمة ومركزية في المنطقة، الا ان ملامح التفكير السياسي والاستراتيجي العراقي التي بدأت ترتسم حيال المحيط الاقليمي محكوم بوجود قوى كبرى تتحكم بقرارات السيادة والدور والعلاقات وتعيد صياغة التحالفات الاقليمية على وفق رؤيتها ومصالحها، ولذلك فان المسار المستقبلي لسياسة العراق الخارجية تجاه تركيا ليس ثابتاً وانما هو متغير لارتباطه بإشكاليات الواقع الجغرافي وطبيعة المتغيرات الاقليمية، ولعل ذلك ما يفسر تشابك العلاقات العراقية- التركية والتي يرتبط بمجموعة من العوامل المهمة والحيوية[1].

ولكن بالرغم من ذلك لابد ان نشير الى ان التوجه العراقي تجاه تركيا ينبغي ان يراعي حقائق أساسية عدة يمكن أنُ تكون بمثابة منطلقات نحو بناء منظومة فكرة ترسم ملامح السياسة مع تركيا من موقع المصالح والقوة لا من منطلق الضعف والاذعان، إذ يجب يستند الى عنصر مهم يتمثل بالاستفادة من الرغبة التركية بأداء دور محوري امنياً وسياسياً واقتصادياً في العراق لاسيما بعد تبني انقرة لسياسة عدم

(1) حيدر علي حسين، العراق وعمقه الاستراتيجي- الادراك والاستجابة-، دار الخليج للنشر والتوزيع ،(الطبعة الأولى، الأردن- عمان ،2021)، ص98,

التفرج ازاء الشأن العراقي[2]، وذلك من خلال وضع استراتيجية عراقية تعمل على تحفيز المصالح التركية عبر اليات المساومة والترغيب وفي الوقت نفسه زيادة قدرة المناورة من خلال رفع سقف الخيارات العراقية التي تتطلب قوة داخلية داعمة للفعل السياسي الخارجي ودرجة عالية من الاستقلالية التي تحجم الأدوار الأخرى وتأثيراتها في صنع القرار السياسي الخارجي، كذلك أدراكاً لأهمية تركيا الاستراتيجية بالنسبة للعراق بحكم موقع الجوار الجغرافي ومعطياته المتداخلة كالحدود الدولية والموارد المائية والتداخل الاثنوغرافي والعلاقات الاقتصادية المشتركة[3].

لهذا فأن سياسة العراق الخارجية تجاه تركيا منذ عام ٢٠٠٣، قد انتهجت مبدأ التهدئة والانفتاح الايجابي حرصاً من العراق على اقامة علاقات ايجابية وتبديد مخاوف تركيا من نظام الحكم الفيدرالي ووجود حزب العمال الكردستاني التركي داخل الاراضي العراقية، لاسيما اذا عرفنا مشكلة الاكراد تعد من ملفات الاهتمام الاستراتيجية بين العراق وتركيا وسورية وإيران، كونه ملفاً شائكاً ادى تاريخياً إلى تعاون الدولتين احياناً والى الخلاف بينهما احياناً أخرى، فوضع الأكراد وتحول العراق الى دولة فيدرالية ينعم فيها الكُرد وفق الدستور بممارسة الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية ضمن اقليمهم، وليس لأي طرف خارجي الحق في تقرير سياسة العراق الداخلية والخارجية[4]، يشكل تحدياً بالنسبة لتركيا اذ يدرك صناع القرار التركي ان اقامة دولة كردية شمال العراق سيؤدي في السياق المستقبلي الى انضمام الكُرد في تركيا الى الدولة الكردية. في ظل عدم قدرة تركيا في المستقبل على احتواء مشكلة اكراد جنوب شرق الأناضول التي تمثل حالة انكشاف امني استراتيجي[5]، وان تركيا اذا ارادت ان تكون لاعباً ايجابياً في مستقبل العراق ينبغي التعامل مع وضع العراق الفيدرالي، وهنا يبرز امام سياسة العراق الخارجية فرصاً للعمل بمستويين الأول ضرورة قبول تركيا بوضع العراق وعدم التدخل في شؤونه الداخلية وباعتمادها ورقة

سياسة العراق الخارجية تجاه تركيا منذ عام 2003، قد انتهجت مبدأ التهدئة والانفتاح الايجابي

(2) حسين حافظ وهيب، العراق والمحيط الإقليمي دراسة في العلاقات التركية-العراقية،(مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد السادس، العدد الأول، العراق- بغداد، 2017)، ص182.

(3) حسين علي معروف عران، المرتكزات الجغرافية الرئيسية لسياسة العراق الخارجية تجاه دول الجوار الجغرافي، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة الموصل ،(كلية التربية للعلوم الإنسانية –قسم الجغرافية ،العراق-نينوى،2022،) ص278.

(4) صبا رشيد جبير الحيالي، السياسة الخارجية التركية تجاه المشرق العربي من عام 2016(العراق سوريا أنموذجا)، رسالة ماجستير غير منشورة،(جامعة النهرين –كلية العلوم السياسية، العراق-بغداد، 2019)،ص150

(5) علي محسن علي ابوجويد، سياسة العراق الإقليمية بعد عام 2003. منشورات زين الحقوقية والأدبية،(الطبعة الأولى، لبنان-بيروت،2016)، ص222.

الاقليات وان الاستمرار بممارسة الضغط السياسي على العراق لا يجدي نفعاً ، اما المستوى الثاني فهو ذو اهمية كبيرة بالنسبة العراق عامة ولاسيما اقليم كردستان وهو اعتبار ما حصل لأكراد العراق شان داخلي لا يتعلق بأكراد دول أخرى، ومن ثم لا ينبغي أن يتحول الاقليم الى ملاذ آمن لمقاتلي حزب العمال الكردستاني[6].

ومن جانب آخر، ونتيجة لأدراك صناع القرار السياسي العراقي لمحددات القوة لديه فقد عملت سياسة العراق الخارجية على تبني مواقف سياسية تتلاءم وامكانات الدولة وبما تمليه طبيعة التدخلات التركية لان التوتر له اثاره السلبية على الدولتين، ولعل ابرز هذه الاثار ما يخص ملف الموارد المائية وحصص العراق منها، الذي يعد من الأولويات الاستراتيجية في سياسة العراق الخارجية، والتي تمارس تركيا من خلالها دوراً مهماً في الشأن العراقي لاسيما ان الرؤية التركية في هذا الجانب تستند الى ضرورة استمرار وديمومة الاشكاليات والتباطؤ في ايجاد حلول جذرية بغية الحصول على أكبر قدر من المكاسب السياسية والاقتصادية والامنية من الدول المتشاطئة في نهري دجلة والفرات[7]. وطبقاً لمؤشرات الأمن المائي يتعين على صانع القرار السياسي الخارجي العراقي ضرورة تحرك سياسة العراق الخارجية تجاه تركيا حول قضية العجز المائي الحالي والمستقبلي وعقد اتفاقية تضمن الحصة المائية للعراق في ظل تراجع الايراد المائي وازدياد النمو السكاني، لاسيما أن العجز المائي في العراق يصل الى ٦.٦ مليار م ٣ عام ٢٠٢٥ ومن ثم يصل الى ١٧,٨ مليار م٣ عام ٢٠٣٠ في حين سجل مؤشر اجهاد الماء ١١٢.٨% عام ٢٠٢٥ ومن ثم ١٣٨.٢% عام ٢٠٣٠ مقابل ذلك ان ٨٦% من المياه مخصصة للاستعمال الزراعي المسؤول عن تحقيق الأمن الغذائي العراقي. ووفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومعهد الموارد العالمية بناءً على مؤشر الاجهاد المائي عام ٢٠٤٠ تبين ان تسريع التحضر والنمو السكاني وتغير المناخ والتنمية الاقتصادية يولد ضغوطاً كبيرة على انظمة المياه، اذ تظهر مناطق يرتفع فيها معدل السحب مقارنة بالأمداد المائي ومنها دول الشرق الأوسط بشكل عام

(6) حسين حافظ وهيب العراق والمحيط الاقليمي دراسة في العلاقات العراقية التركية،(مصدر سبق ذكره)، ص183.

(7) سيف نصرت توفيق، السياسات الإقليمية تجاه العراق.. مدركات وقضايا بناء دولة العراق تيارات متضاربة ورؤى مستقبلية، (تحرير: مثنى فائق مرعي ورؤى خليل سعيد، الطبعة الأولى)، ص104.

والعراق ودول الجوار بشكل خاص والتي تعبر عن ازمة مياه خانقة في المستقبل [8].

يجدر الإشارة ان توازن القوة ما بين العراق ودول جواره التي تتحكم بموارده المائية يعد عاملاً حاسماً في عملية ادارة الموارد المائية المشتركة، طالما أن تركيا تحاول استخدام المياه كورقة ضغط في التأثير على سياسة العراق الخارجية، لضمان حصولها على النفط طبقاً لمعادلة النفط والمياه[9]، لأن مشاريع السدود الاستراتيجية يضعها موضع القوة في أي نقاش مستقبلي بينها وبين العراق حول الحصص المائية وهو يفسر موقف تركيا باتجاه استغلال الوضع الراهن بتنفيذ واستكمال مشاريعها لان العراق يحتاج المزيد من الوقت لتعزيز بيئته السياسية والاقتصادية والامنية التي تدعم عناصر القوة الشاملة لديه وتدعم قراراته المستقبلية تجاه تركيا[10].

ان توازن القوة ما بين العراق ودول جواره التي تتحكم بموارده المائية يعد عاملاً حاسماً في عملية ادارة الموارد المائية المشتركة

وفي ظل مؤشرات العجز المائي الحالي والمستقبلي يتطلب من سياسة العراق الخارجية تحديد اتجاهات واقعية تخفف من ضغط دول الجوار لاسيما تركيا، وذلك بإيجاد وسائل جذب اقتصادية لاسيما أن ارتباط السوق العراقي بالمنتجات الزراعية والصناعية التركية يولد ضغوطاً اقتصادية على صانع القرار السياسي التركي نتيجة تعمق المصالح المشتركة، ويبقى مصير المصالح الاقتصادية التركية وما يتحقق من استثمارات لتعميق التجارة البينية مرهوناً بمدى ما يتوفر لدى الجانب التركي من حرص على مسار علاقاته مع العراق[11]، لأن ربط الاقتصاد التركي بعجلة الاقتصاد العراقي يمكن أن يدار بشكل معكوس، لاسيما اذا تنبه صانع القرار العراقي لجدية ذلك وإحكام خططه الاقتصادية حيث يبقى صمام الأمان مقدار ما يبديه الجانب التركي من مرونة في موضوع المياه بعد ان يكون العراق قادرا على اتخاذ التكتيك والمناورة لوضع الاستراتيجية المناسبة التي تحمي الاقتصاد العراقي[12].

لاسيما المرتكزات الجغرافية التي يحظى بها كل من العراق وتركيا اسهمت في تباين نوعية وأهمية الموارد المتاحة وبشكل خاص الموارد

(8) حسين علي معروف عران،(مصدر سبق ذكره،) ص275.

(9) كريم رقولي، السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا،(2003-2013)،(أطروحة دكتوراه ،غير منشورة، جامعة الجزائر –كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،الجزائر)،ص149.

(10) حيدر علي حسين، العراق وعمقه الاستراتيجي-الادراك والاستجابة-(، مصدر سبق ذكره،) ص102.

(11) رواء زكي يونس الطويل ،الاقتصاد التركي والابعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية،(دار زهران للنشر والتوزيع ، طبعة الأولى،الأردن-عمان،2011)، ص277.

(12) عامر كامل احمد، مسارات العلاقات العراقية التركية بعد عام (مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد العددان ٦٤-٦٥، ٢٠١٦)، ص ٨٧-٨٩

النفطية والمائية، وهذا يعني امكانية قيام علاقات متشابكة اقتصادية وتجارية تخدم المصالح المشتركة للدولتين بمعنى عقد اتفاقية تضمن الحصص المائية وبثمن اقتصادي يكون عامل جذب للأتراك خاصة اذا فسح المجال لتركيا طريق الاستثمار والتعاون في انشاء المشاريع التنموية الزراعية والمائية بما يخدم أهداف العراق لتحقيق الامن المائي ومن ثم الأمن الغذائي العراقي[13]. وإلا فالعكس من ذلك اذ يمكن للعراق ان يقلل من حجم التبادل التجاري مع تركيا وذلك باللجوء الى منافذ أخرى، كما يمكن له ان يستغل الموارد النفطية فيما يخص تركيا وحاجتها للنفط العراقي وتصديره عبر الأراضي التركية، اذ ان هذه الاساليب يمكن أن تشكل عامل ضغط مؤثر بغية اطلاق الحصص المائية[14]، اذ لطالما لعب الجانب الاقتصادي دوراً كبيراً في الضغط على الدول في مختلف الازمات التي حدثت بين دول العالم كونه المحرك الرئيس للعلاقات الدولية، ويجب على العراق استغلال هذا الجانب للضغط على الدول المتشاطئة معه من اجل الوصول الى اتفاق يضمن الحصة المائية للعراق . لاسيما ان التبادل التجاري وأي عملية لفك الارتباط التجاري مع تركيا وايران يشكل عنصر ضغط جيواقتصادي يوازي ضغط سياستهما المائية كونه ليس اقل خطورة من تهديد الامن المائي للعراق[15].

المرتكزات الجغرافية التي يحظى بها كل من العراق وتركيا اسهمت في تباين نوعية وأهمية الموارد المتاحة وبشكل خاص الموارد النفطية والمائية

وبذلك تتجلى الخيارات الاستراتيجية امام صانع القرار السياسي الخارجي العراقي بهذا الشأن لان تركيا تعاني من مشكلة مهمة تتعلق بمحدودية مصادر الطاقة لاسيما النفطية، والاثر الكبير الذي يتركه النقص في مصادر الطاقة على الاقتصاد التركي بتزايد أعباء ميزان المدفوعات نتيجة استيراد النفط، اذ تلعب الموارد النفطية دوراً في دفع العلاقات الاقتصادية والسياسية بين العراق وتركيا نحو التقدم في ظل التحول الجاري بهيكل الاقتصاد التركي نحو الصناعة التحويلية والخدمات، اذ تستورد تركيا 90% من احتياجاتها النفطية من الخارج وان اكثر ١٩% منها تؤمن من العراق، وفي ظل التطلعات التركية لتامين

(13) حيدر علي حسين، العراق في الاستراتيجية التركية، (دراسات دولية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد الستون، العراق -بغداد 2015)، ص149.

(14) صبا رشيد جبير الحيالي، السياسة الخارجية التركية تجاه المشرق العربي من عام 2016(العراق سوريا أنموذجا)،مصدر سبق ذكره، ص161.

(15) حيدر علي حسين، اتجاهات مستقبلية في علاقات العراق الإقليمية، (مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد15،العدد61، التاريخ بلا)، ص3.

احتياجاتها النفطية من دول الجوار الملاصقة لها فالعراق بموارده النفطية الى جانب عامل الجوار الجغرافي يجعل من عملية الاستيراد أقل تكلفة وأكثر مرونة بسبب مرور انابيب النفط عبر تركيا[16]، وينبغي الاشارة الى ان تركيا تخشى من تحول خط الانابيب العراقي الى خانق للاقتصاد التركي، لاسيما اذا ما حاول العراق توسيع منافذ تصدير النفط عبر دول أخرى كالأردن والسعودية وسورية[17]، فعلى سبيل المثال ان خط انابيب النفط العراقي الاردني يمكن ان يلعب دوراً رئيساً في مستقبل سياسة العراق الخارجية تجاه تركيا كونه يعطي صانع القرار مرونة في اعتماد التكتيك الذي يساعد على المناورة عند اتخاذه القرار السياسي[18]، اذ ان تدخل تركيا في الشأن العراقي بشكل يعرقل مساعي تحقيق الاستقرار فان خط الانابيب سيتعرض بكل تأكيد إلى التعطيل، وهو ما ينبغي استثماره لتعديل المواقف التركية في مسألة الاستقرار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وحل اشكاليات الواقع، وإن نظرة متعمقة لطبيعة العلاقات الاقتصادية بين العراق وتركيا يمكن خلالها لا بد أن ينصب الاهتمام نحو تعزيز العلاقات الاقتصادية مع تركيا من الناحية الاستراتيجية[19]، بان يكون لتركيا دور متميز في الاقتصاد العراقي لأنه من أهم الشركاء التجاريين ومزود رئيس للسلع والبضائع ومستهلك للنفط العراقي والتي تدفع تركيا للتوجه استراتيجياً نحو العراق[20]، وبذلك يتحول النفط الى ورقة رابحة بيد صانع القرار السياسي العراقي تجاه ما تملكه تركيا من اوراق مساومة في الشأن العراقي، ناهيك عن وجود بيئة استثمارية كبيرة في قطاعات الطاقة والبناء والتشييد لان الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات هيكلية، مما يشكل فرصة مثالية للاستثمارات والمشاريع الاستراتيجية[21]، كما هو الحال بالنسبة للشركات الاستثمارية التركية في اقليم كردستان التي اسست كارتل اقتصادي مهيمن على مجالات الاستثمار في الإقليم[22*].

لتركيا دور متميز في الاقتصاد العراقي لأنه من أهم الشركاء التجاريين ومزود رئيس للسلع والبضائع ومستهلك للنفط العراقي

بناءاً على ما سبق فان لمستقبل سياسة العراق الخارجية تجاه تركيا يمكن أن يشير الى مرتكزات التقارب والتعاون بين الدولتين قائمة

(16) علي هاشم عبد الله، دور تركيا الإقليمي في الاستراتيجية الامريكية بعد عام 2002،(دار امجد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2022)، ص251.

(17) رواء زكي يونس الطويل ،الاقتصاد التركي والابعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية،(مصدر سبق ذكره)، ص283.

(18) حسين حافظ وهيب العراق والمحيط الاقليمي دراسة في العلاقات التركية العراقية، (مصدر سابق،) ص ١٨٢.

(19) حيدر علي حسين، تركيا في الاستراتيجية العراقية،(مصدر سابق)، ص ٥٨.

(20) كريم رقولي، السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا(2003-2013)، (مصدر سبق ذكره)، ص161.

(21) حيدر علي حسين، العراق في الاستراتيجية التركية، (مصدر سبق ذكره) ص153.

(22) (*) ما ينبغي ذكره ان العلاقات بين العراق وتركيا في مجال الاستثمار قد نمت بشكل كبير بعد عام ٢٠٠٣، اذ بلغ عدد الشركات التركية العاملة في العراق 1500 شركة غالبيتها مرتبط بقطاع الطاقة والبناء والتشييد والتي قامت حتى عام ٢٠١٣ بتنفيذ ٨٢٤ مشروعا بقيمة ١٩ مليار دولار، وبعد عام

بشكل كبير ولكن هذا مرهون بالمقابل بمدى القدرة على حل جميع اشكاليات الواقع وانتهاج سياسة الاعتماد المتبادل التي قد تؤسس الى عقد اتفاقيات حول الموارد المائية والانفتاح الاقتصادي التجاري والاستثماري وتحقيق الأمن ومكافحة الارهاب والجماعات المسلحة. وهنا لابد ان يستغل العراق الحاجة التركية لاستمرارية تدفق النفط العراقي عبر خط نفط جيهان كركوك فضلاً عن حاجتها للأسواق العراقية لتصريف منتجاتها واللذان يوفران لتركيا موارد دخل هامة. ولاسيما ان للعراق اهمية اقتصادية كبيرة في الاستراتيجية التركية انطلاقاً من المصالح التبادل التجاري وتوجهات الاستثمار، والاهم من ذلك الموارد النفطية التي لها أهمية كبرى في استراتيجية العراق حيال تركيا، اذ يمثل النفط ورقة رابحة بيد العراق تجاه ما تملكه تركيا من امكانيات مساومة في الشأن العراقي.

٢٠١٤ تركت اغلب الشركات العاملة في وسط وجنوب العراق بسبب الوضع الامني والمادي في العراق وكان من المؤمل عودة هذه الشركات عام 2019-2020 الا ان جائحة كورونا حالت دون ذلك. للمزيد ينظر: جعفر صادق هادي ومثنى مشعان خلف المزروعي، الابعاد القانونية والاقتصادية للتدخل التركي في العراق،(مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، المجلد 22،العدد2021،3،) ص ٢٢٤.

المحور الثاني: السياسة العر اقية مع إيران

منذ قيام الثورة الإسلامية الايرانية عام ١٩٧٩ اتسمت العلاقات العراقية -الإيرانية بالتوتر وعدم الاستقرار بسبب اشكاليات الواقع الجغرافي التي شكلت عائقاً أمام تحسن تلك العلاقات مما ادخل الدولتين في دوامة صراع حول الحدود لاسيما المتعلقة بشط العرب التي ادت الى حرب استمرت ثماني سنوات، بيد ان سياسة العراق الخارجية آنذاك كانت تستمد عناصر القوة من القدرات العسكرية والبشرية والتسليحية[23]، ولم يطرأ تحسن في تلك العلاقات الا بعد عام ٢٠٠٣ على اثر التحول السياسي الذي شهده العراق، اذ حدثت نقلة نوعية في علاقة الدولتين وانعكست ايجاباً على سياسة ايران الخارجية تجاه العراق التي اصبحت فاعلاً رئيساً في تفاعلات الساحة السياسية العراقية وبمختلف الاصعدة واقامة علاقات وثيقة مع القوى السياسية العراقية والارتقاء بعلاقاتها الاقتصادية حتى اصبحت ايران من أهم الشركاء التجاريين للعراق[24]، اذ سعت إيران ان يكون لها دور فاعل في الساحة السياسية العراقية وهي من أوائل دول الجوار التي سارعت الى تأييد العملية السياسية في العراق، والتي ارتقت خلالها العلاقات بين

(23) دينا جواد، العلاقات العراقية –الإيرانية بين الثوابت الموضوعية والمتغيرات المستقبلية،(مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين- كلية العلوم السياسية، المجلد 18، العدد1، العراق-بغداد،2009)، ص78.

(24) مجموعة باحثين، السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2014، الناشر: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،(الطبعة الأولى، المانيا-برلين،2018)، ص185.

الدولتين الى مستوى متقدم بعقد اتفاقيات ثنائية بهدف تعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية الامنية وفي مجالات النقل بالسكك الحديد، اذ كان للمرتكزات المشتركة الدينية والمذهبية دور كبير في تقارب سياسات الدولتين[25].

وبرغم من الغموض الذي يحيط التخطيط الاستراتيجي للسياسة العراقية اتجاه ايران، الا انها تسعى الى تحقيق هدف رئيسي يتمثل بتحديد مسار لاستراتيجيات متعددة وتفعيلها بالتوازي والتزامن وفق نمط من التفاعل والارتباط بينها، من اجل تعزيز قدرات العراق كدولة إقليمية لها تأثير في البيئة الإيرانية[26]، لذلك أصبحت ايران تحتل مكانة متميزة على سلم أولويات التفكير الاستراتيجي العراقي لعدة عوامل يأتي في مقدمتها عوامل القرب الجغرافي والعلاقات الثنائية المشتركة، فضلاً عن مقومات القوة والتأثير التي تمتلكها والتي يمكن من خلالها التأثير في المعادلة السياسية في العراق وهذا ما جعل ايران إحدى القوى الفاعلة في المنطقة وعنصراً أساسياً في تقرير التوازنات الإقليمية والدولية القائمة فيها[27].

لذا تميزت سياسة العراق الخارجية تجاه ايران بأن لها مجموعة من الاهداف الاستراتيجية التي تسعى الى تحقيقها لخدمة مصالحها القومية، وان هذه الاهداف متباينة طبقاً لإدراك صانع القرار السياسي الخارجي العراقي والايراني لان الدولتين تعد من القوى الاقليمية في المنطقة، ولهذا تأثرت سياسة العراق الخارجية تجاه ايران بإشكاليات الواقع الجغرافي اولاً ومن ثم سياسة القوى الاقليمية والدولية قبل وبعد عام ٢٠٠٣ لاسيما الولايات المتحدة ثانياً، وذلك في خضم تصاعد حدة الصراع الاقليمي والدولي بين ايران والولايات المتحدة من جهة والصراع الايراني الخليجي من جهة اخرى وبين هذا وذاك تسعى سياسة العراق الخارجية الى تبني السياسة الناعمة بغية تجنب الانعكاسات والاثار السلبية لتلك الصراعات على العراق، وعليه انتهج العراق سياسة ايجابية في محاولة منه لتخفيف وطأة الصراعات السياسية وتصفية الحسابات الاقليمية والدولية على حساب مصلحة العراق واهدافه الاستراتيجية[28].

(25) منى حسين عبيد العلاقات العراقية الايرانية بعد عام ٢٠٠٣، (مجلة دراسات دولية مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٧٤، العراق – بغداد، ٢٠١٨)، ص ٣٠.

(26) حيدر علي حسين، العمق الاستراتيجي، ص69

(27) حيدر علي حسين، إيران في الادراك الاستراتيجي العراقي،(مجلة مدارات إيرانية، المركز الديمقراطي العربي، العدد الأول، أيلول 2018، المانيا-برلين)، ص288.

(28) حسين علي معروف عران،(مصدر سبق ذكره، ص258.

ومن جانب آخر فإنَّ حرص ايران على بناء علاقات استراتيجية مع العراق لا يمكن تحليله بمعزل عما يدور في الساحة الإقليمية من صراع محتدم بين الولايات المتحدة وايران، ولذا فأن الأخيرة تعد نجاح الاستراتيجية الامريكية في العراق مصدر تهديد لأمنها القومي، ولذلك سعت الى عرقلة تطبيق تلك الاستراتيجية لاسيما فيما يتعلق بتحجيم الدور الإيراني في العراق في محاولة إلى بسط نفوذها على الساحة العراقية تأكيداً لدورها الإقليمي ومحاولة ضبط الإيقاع السياسي بالشكل الذي يتناسب وما تهدف اليه من طموح جيوبوليتيكية في المنطقة[29]. اذ ان إيران تخشى من بروز عراق قوي ومتحالف مع قوى معادية لسياستها لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي يشكل تهديداً لأمنها القومي، ولهذا سعت لاتباع وسائل متعددة لتحقيق اهدافها، لاسيما وان العراق شهد مرحلة يمكن اعتبارها فرصة ذهبية لإيران، لتحقيق أهدافها عبر وسائل عدة نتيجة محاولاتها الرامية لمد نفوذها في داخل أراضيه ومحاولتها نقل الصراع مع الولايات المتحدة الامريكية الى داخل الساحة العراقية للدفاع عن أمنها القومي هذا على المستوى السياسي[30].

اما على المستوى الاقتصادي فلا تقل الاهمية الاستراتيجية الاقتصادية عن المستوى السياسي، ولعل ابرز ما يؤكد ذلك هو الاحتياطي النفطي الضخم الذي يمتلكه العراق فالعراق يمتلك ثاني احتياطي نفطي في العالم بعد المملكة العربية السعودية في مساحاته المكتشفة، وطبقا لتقديرات حديثة فإن حجم الاحتياطي العراقي من الخام يصل إلى (148,8) مليار برميل، أي ما يعادل (11%) من إجمالي الاحتياطي العالمي، وهذا من وجهة نظر ايران يجعل العراق احد المنافسين الرئيسيين لها في مجال الطاقة على مستوى العالم عموما والشرق الأوسط خصوصا و لهذا ترى ان تعطيل عجلة التنمية الاقتصادية في العراق وانشغاله بالمجهود العسكري والامني سيسهم في تصدير نفطها وبكميات كبيرة وخير مثال حرب الخليج الثانية عام١٩٩١[31] (*)، فضلًا عما سبق فأن ايران تنظر الى العراق سوقاً

(29) جين كينينمونت وجاريت ستانسفيلد وعمر سري، العراق على الساحة الدولية، السياسة الخارجية والهوية والوطنية في المرحلة الانتقالية،(مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، طبعة الأولى، الامارات العربية المتحدة – ابوظبي، 2014،) ص 57. وينظر كذلك: دينا جواد، العلاقات العراقية –الإيرانية بين الثوابت الموضوعية والمتغيرات المستقبلية،(مصدر سبق ذكره)، ص85.

(30) علي محسن علي، (مصدر سبق ذكره)، ص237.

(31) (*) فما ان توقفت صادرات العراق والكويت من النفط سرعان ما اعلنت إيران عن عزمها على زيادة صادراتها البترولية من (٣,٥) مليون برميل يوميا الى (٥) ملايين في عام ١٩٩٣. للمزيد ينظر جين كينينمونت وجاريت ستانسفيلد وعمر سري، العراق على الساحة الدولية، السياسة الخارجية والهوية والوطنية في المرحلة الانتقالية،(مصدر سبق ذكره)، ص57.

مهماً لتصريف المنتوجات الإيرانية، وبالأخص المنتوجات الصناعية والمواد الغذائية، فضلاً عن ذلك فان تجارة الحدود تسهم في الدخول بمشروعات اقتصادية تجمع البلدين ومن الممكن ان تعود بالنفع الكبير على إيران بشكل مباشر لاسيما ان العراق مقبل على مشاريع استثمار ضخمة ضمن إطار مشاريع اعادة الاعمار، وفي ضوء المقومات الاقتصادية للعراق ونتيجة للمشكلات الاقتصادية التي تعاني منها ايران فأن السوق العراقية تمثل فرصة ذهبية لإيران اتيحت لها بحكم الجوار الجغرافي، لإصلاح أ قتصادها .

لذا نلاحظ ان العراق أكثر انجذاباً في سياسته الخارجية وعلاقاته الاقتصادية مع ايران ولعل هذا يعود الى الخطأ الذي ارتكبته الدول العربية بحق العراق، التي لم تبد مرونة تجاه النظام السياسي الجديد الذي سعى لتقليص الفجوة بينه وبين الدول العربية المجاورة، الأمر الذي جعله يبحث عن مسارات اخرى لسياسته الخارجية لاسيما تجاه ايران لدعم الاستقرار السياسي وبناء الدولة، ولا يخفى ان ايران ابدت رغبتها في دعم النظام السياسي في العراق، مما شكل دافعاً قوياً لدى صناع القرار في اتخاذ سياسة خارجية ايجابية تجاه ايران وتم اعادة التمثيل الدبلوماسي ونشاط حركة الوفود الرسمية بين الدولتين وتعزيز التعاون المشترك هذا من جانب [32]، في ظل حجم التقاطعات الاقليمية الايرانية الخليجية انطلاقا من قدرة وقوة العراق على تقديم بعض الحلول السياسية الخاصة بتقريب وجهات النظر ضمن تقاطعات البيئة الاقليمية والدولية وهو ما تسعى اليه سياسة العراق الخارجية بالابتعاد عن سياسة المحاور اولاً والتوسط بين إيران والولايات المتحدة ودول الخليج ثانياً. فاذا ما تحدثنا عن العمق الاستراتيجي المتبادل فمن مصلحة العراق ان يؤثر في السياسة الايرانية باتجاه الدفع نحو استمرار العمل على ابقائه مستقراً، كما يهم ايران ان تتأكد بان يكون العراق في الحد الأدنى ولن يتخذ في المستقبل أي سياسات معادية لها وفي الحد الأقصى تريده أن يكون جزءاً من التحالف الاستراتيجي معها

(32) فايق حسن الشجيري، العلاقات الأقتصادية العراقية الايرانية بين أسس التعاون ومحدداته،(المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية الجامعة المستنصرية، العدد28-29، 2015)، ص318.

وبين هذين الحدين تسعى ايران لتثبيت نفوذها في العراق، ولان المجال الحيوي المفترض الذي تمثله ايران بالنسبة للعراق يضع ايران ضمن دائرة الدول التي يؤثر فيها بشكل مهم من ناحية الاستقرار السياسي، اذ تعاني ايران من محاولات مستمرة من الولايات المتحدة وغيرها لزعزعة استقرارها[33]، فضلًا عن ذلك ما يزيد فرص التكتيك والمناورة التي يمكن ان يتبناها العراق مستقبلاً في سياسته الخارجية هي المحاور الجيوبوليتيكية التي تحتاجها ايران في المنطقة وذلك لما يمثله العراق من اهمية متميزة في سعيها لفك العزلة المفروضة عليها سياسياً واقتصادياً...

(33) حيدر علي حسين، ايران في الادراك الاستراتيجي العراقي،(مصدر سبق ذكره)، ص ٢٩٣-٢٩٤.

بناءُ على ما تقدم فان سياسة العراق الخارجية في المنظور القريب اذا ما نجحت في مسعاها التقريبي بين الولايات المتحدة وايران ومنعت تفاقم الصراع على الاراضي العراقية وتغليب لغة المصالح فان العراق سيدخل مرحلة مهمة وحيوية بما يجعل العراق قوة فاعلة وأكثر قدرة على رسم توجهات سياسته الخارجية تجاه دول الجوار عامة وايران خاصة وبشكل يعزز علاقاته الخارجية السياسية والاقتصادية والعسكرية والامنية ويفتح افاق التعاون الايجابي بهدف الخروج من دائرة التبعية السياسية ومتجاوزاً كل اشكاليات الواقع الجغرافي العالقة بين الدولتين والحدود في شط العرب والحقول النفطية الحدودية، أو العكس من تداعيات الصراع الاقليمي والدولي والتي قد ترسم صورة للتفاعل المستمر السلبي والايجابي في سياسات الدولتين[34].

(34) المصدر نفسه، ص ٣٧-٣٨.

المحور الثالث: سياسة العراقية مع السعودية.

اتسمت السياسة الخارجية العراقية اتجاه المملكة العربية السعودية على مدار نصف قرن بتقلباتها الكثيرة، اذ لم تكن على وتيرة واحدة بل مرت بمراحل عدة بين العداء والقطيعة والصداقة والتعاون وأن عدم الاستقرار في السياسة العراقية كل مرحلة من مراحل العلاقات بين البلدين كان نتيجة لمجموعة من المؤثرات والعوامل التي تحكم تلك العلاقة النابعة من مصالح الدول التي فرضتها عليها البيئة الداخلية الاقليمية والدولية لتلك الدولة، وهذه العوامل هي الحاكمة لطبيعة العلاقة بين البلدين[35].

ولعل من اهم العوامل التي تحكم العلاقة بين البلدين هو الثقل الجيوبوليتيكي الذي تشكله هاتين الدولتين فالمساحة والحدود والسكان والامكانات الاقتصادية والموارد النفطية اعطت صفة التميز في سياسات الدولتين، لاسيما أن الحدود الفاصلة بين العراق والسعودية تعد الاطول بعد ايران والتي تمتد لمسافة ٨١٢كم اذ تندمج الحدود بشكل يجعل الامتداد الجغرافي عاملاً مهماً في التقارب والتباعد بين الدولتين[36]، فضلًا عن طبيعة علاقة العراق بإيران وعلاقة المملكة العربية السعودية مع ايران وزيادة وتيرة العلاقات الاقتصادية بين البلدين العراق والمملكة[37].

اذ تعد طبيعة علاقات العراق مع ايران من اهم المحددات الاستراتيجية في سياسة العراق اتجاه المملكة العربية السعودية لاسيما مع التقارب العراقي – الإيراني بعد عام ٢٠٠٣، في ظل عدم تقبل المملكة هذا التقارب، كما تعد العراق ساحة من ساحات التنافس الإقليمي مع إيران، إذ تخشى السعودية من اتساع النفوذ الإيراني داخل العراق وامتداده إلى داخل أراضيها، لاسيما في المنطقة الشرقية من السعودية مع وجود الأقلية الشيعية هناك، لذا يبدو وقف انتشار النفوذ الإيراني وإمكانية تصدير قيم النظام الثوري الإيراني إلى الداخل العراقي هو أحد الاهتمامات الرئيسة للسعودية في الملف العراقي، لاسيما ان إيران تعد لاعباً اقليمياً مؤثراً في الساحة السياسة العراقية وتمارس ادواراً

(35) مصطفى كامل، واقع وافاق تطور العلاقات العراقية-السعودية، العراق ومحيطه الإقليمي، (مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، كراس النهرين، العدد18، الطبعة الأولى، العراق - بغداد ،2020)ص83.

(36) خلود محمد خميس، السياسة الخارجية العراقية تجاه المملكة العربية السعودية بعد عام ٢٠٠٣،(مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد العدد ٤٤، ٢٠١٠)، ص ٧٩.

(37) حسين علي معروف عران،(مصدر سبق ذكره)، ص294.

ضاغطة على سياسة العراق الخارجية تجاه السعودية وهي تنظر الى العراق ومنطقة الخليج العربي كجزء من مجالها الحيوي مقابل خشية السعودية من هيمنة النفوذ الايراني في العراق وباتت تنظر الى السياسة الإيرانية من زاوية مقدار حضورها في العراق ودرجة تأثيرها في سياسته الخارجية تجاه دول الخليج، وكل ذلك اثر على ادراك السعودية ان العراق يؤثر في التفاعلات الاقليمية الجارية في البحرين واليمن وسوريا ، وهكذا سيكون العراق واقعاً باعتقادها امام الخيارات الايرانية التي لديها صراع مع السعودية، فضلاً عن ذلك ان ايران من المحتمل ان تكون في المستقبل ضاغطاً على سياسة العراق الخارجية تجاه السعودية باتجاه الانكفاء عنها في المجال الخارجي»[38].

وبعد أدراك المملكة العربية السعودية ذلك سعت لإعادة علاقتها مع العراق من اجل اعادته إلى محيطه الخليجي والعربي وهذا ما تعمل به الاستراتيجية السعودية اتجاه العراق منذ وصول الملك سلمان ونجله ولي العهد محمد القيادة في المملكة ، لكن، بالمقابل فلم يكن موقف العراق يتماهى مع الاستراتيجية السعودية الراغبة بابتعاد العراق كثيراً عن ايران، لأسباب عدة منها ان العراق يمتلك حدوداً كبيرة مع ايران أولاً، وسياسة العراق الخارجية سياسية وسطية لا تميل لأي محور على حساب محور آخر، ولا تريد عادة أخطاء الماضي في الحروب مع الجيران ثانياً، واخيرا العراق يقدر لإيران الوقوف بجانبه في حربه ضد داعش، وهذا الموقف يبعد العراق عن السعودية وعن دول الخليج بصورة اعم، لكن هذا البعد لا يصل حد القطيعة وتبقى العلاقات العراقية السعودية مرهونة بمدى قدرة العراق وسياسته الخارجية على الحفاظ على التوازن والوسطية بين كل من ايران والمملكة العربية السعودية[39].

وبمقابل النفوذ الإيراني تحاول السعودية أن تستغل ثقلها الاقتصادي والسياسي في المنطقة، لتوفير بدائل أمام العراق ربما يغنيه عن اعتماده على ايران، أو على أقل تقدير تحاول السعودية وضع حدود لتلك العلاقة مع ايران. وجاء هذا نتيجة التوجه المستقبلي السعودي نحو العراق نلاحظ ان المملكة تسعى إلى تطبيق خطة محمد بن سلمان ٢٠٣٠ الهادفة إلى تقليل اعتماد المملكة العربية السعودية على النفط

(38) زهراء كريم صفر الربيعي، سياسة المحاور في الشرق الأوسط واثرها على قوة الدولة في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة ميسان-كلية التربية، قسم الجغرافية، العراق-ميسان،2019)، ص168.

(39) مصطفى كامل ،(مصدر سبق ذكره)، ص84.

بشقها الاقتصادي وتنويع الدخل القومي وزيادة الناتج القومي الاجمالي من السلع غير النفطية ، وهذه الخطة بالتالي تتطلب من المملكة ايجاد اسواق جديدة لمنتجاتها من مصانعها المنشئة حديثاً، والعراق هو احد تلك الأسواق المهمة في المنطقة ، وهذا ما قد تفسره كمية الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي بلغ عددها (١٣) التي وقعتها الرياض مؤخراً مع بغداد فيما تخطط أربع شركات سعودية كبرى للدخول في استثمارات في السوق العراقية هي (أرامكو وسابك ومعادن واكواباور) كما يمكن للسعودية أن تطرح بديلاً مناسباً عن الكهرباء والغاز الإيراني. وقد عرضت السعودية فعلاً مشروعاً للربط الكهربائي المشترك مع العراق في الأعوام القليلة القادمة[40].

لذلك نجد ان العراق سعى الى تطوير علاقاته الاقتصادية مع المملكة لاسيما انها تعد اهم العوامل المشتركة التي يمكن ان تعزز العلاقة بين البلدين عبر اليات اقتصادية عديدة سعى من خلالها نحو تدعيم مسألة التعاون وفق مبدأ المصلحة العراقية لتوسيع تعاونه الاقتصادي لاسيما ان العراق بحاجه الى المملكة العربية ,وأسهامها في بناء بناه التحتية، فالمملكة تمتلك الإمكانيات اللازمة لذلك، أضف إلى ذلك فالعراق يرغب بتنويع المنتجات بمختلف انواعها في أسواقه حتى لا تسيطر أو تحتكر دولة واحدة أسواقه الداخلية من باب تأمين أمنه الوطني[41]، فضلًا عن خططه الاقتصادية الرامية الى أعادة العمل بخط انابيب جنوبي يمر عبر السعودية إلى البحر الأحمر وبطاقة إنتاجية (1.5) مليون برميل ، وبالتالي يسعى العراق إلى الانفتاح على المملكة واقامة علاقات اقتصادية مميزة معها، يعدهامدخلاً لتحسن العلاقات السياسية بين البلدين، لكونه عامل لا يقبل خلاف ويلبي احتياجات وطموحات الطرفين ، وحتى يمكن من خلاله انشاء علاقات إستراتيجية متينه بين البلدين، وذا ما تمت تلك العلاقة الاستراتيجية سيكون في المنطقة قطب جديد من شانه ان يحقق الاستقرار في المنطقة ، وسيكون العراق بمثابة الدولة الحاملة لميزان التوازن في المنطقة ونقطة التقارب والحوار والوساطة بين الدول المتصارعة اقليمياً، وتؤهلها في

(40) عباس حمزة الشمري، الابعاد الجيوبوليتيكية للتدخل الاثني بين العراق دول الجوار في ظل المتغيرات الجيوسياسية وأثرها على الامن الوطني العراقي،(مؤسسة دار الصادق الثقافية للنشر، الطبعة الأولى العراق-بابل،2022)، ص80.

(41) نهى جاسم حسين، سياسة العراق الخارجية تجاه المملكة العربية السعودية بعد العام 2003، (مجلة قضايا آسيوية المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين، المانيا، العدد ١٠، ٢٠٢٠) ص129.

ذلك سياستها الخارجية المعتدلة و المتوازنة ،لذا نجد ان العراق حاول تأطير سياسته الخارجية مع المملكة بأطر اقتصادية لتوسيع تعاونه الآني والمستقبلي[42].

(42) المصدر نفسه ، ص ١٣٢.

لذا فان صانع القرار السياسي الخارجي سعى الى استعمال آليات جديدة تتناسب مع التغيير الذي طرأ على الساحة السياسية العراقية لأجل إعادة الثقة المتبادلة وتطوير سياسة العراق الخارجية تجاه السعودية كونها تحقق المصالح المشتركة، فالعراق بحاجة الى بناء علاقاته السياسية والاقتصادية مع السعودية والاستفادة من التجارب السابقة لكي يستعيد العراق دوره الخليجي بالتعاون مع جميع القوى والاطراف سواء الخليجية او الاقليمية والدولية.

المحور الرابع: السياسة العراقية مع الكويت

عند الحديث عن السياسة العراقية مع الكويت فإن للموقع الاستراتيجي والمعطى الجغرافي دورًا مهماً في تشكيل ملامح السياسة الخارجية للعراق تجاه الكويت سياسياً واقتصادياً وتاريخياً، اذ برغم من صغر حجم الكويت مساحة وسكاناً، لكن أهميتها الاستراتيجية تتعدى كونها دولة صغيرة بحكم اطلالتها على الخليج العربي وكونها محاذية ثلاث قوى إقليمية وهي (ايران والمملكة العربية السعودية والعراق)، هو ما يمكن ان يعزز مكانتها الجيوبوليتيكية الجيوستراتيجية [43]، وعليه كان لهذه العوامل تأثير على العلاقات السياسية بين العراق والكويت قبل عام 2003 والتي تميزت بالخلافات وسوء الفهم مما ولد الكثير من المشاكل والأزمات بل الحروب، وما تلاها من تداعيات انتهت بتسوية اممية لقضية الحدود والتعويضات والعقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الامن الدولي [44].

(43) صدام عبد الستار رشيد، السياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق: دراسة تحليلية مستقبلية، (مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 3، العدد10، 2019)، ص110.

(44) نهى جاسم حسين، واقع العلاقات العراقية-الكويتية بعد عام 2003، (مجلة قضايا سياسية، المركز الديمقراطي العربي، العدد الثاني عشر، المانيا- برلين، 2022)، ص86.

وعلى الرغم من ذلك شهدت العلاقات السياسية العراقية الكويتية تطوراً ملموساً بعد عام ٢٠٠٣ والذي انعكس ايجاباً في تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الدولتين رغم عدم تجاوز الكثير من القضايا والاشكاليات العالقة بين الدولتين التي لم يتم تسويتها حتى الآن[45]، لذا فإن سياسة العراق الخارجية تجاه

(45) جاسم يونس الحريري، العلاقات الاستراتيجية بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي الماضي –الحاضر – المستقبل 2003-2020، (دار الجنان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن-عمان، 2016)، ص259.

الكويت تحكمها ثلاث إشكاليات رئيسية، الاشكالية الأولى تتمثل في افتقار العراق لإطلالة بحرية تتناسب والوزن الجيوبوليتيكي للعراق، لاسيما ان العراق يمتلك مقومات بناء قوة اقتصادية واعدة بحكم الامكانيات الطبيعية والبشرية التي يحظى بها، أما الاشكالية الثانية تتمثل بالملفات العالقة التي لم يتم تسويتها، مشكلة ترسيم الحدود والحقول النفطية الحدودية وميناء مبارك الذي يمثل العنصر الرئيس في هذه الإشكالية. فضلاً عن الإشكالية الثالثة الا وهي النفسية التي ترتبت على دخول القوات العراقية الى الكويت عام ١٩٩٠ والتي جعلت من الكويت صناع القرار والشعب يتربى على ثقافة الادراك بان العراق قد احتل الأراضي الكويتية وهذا ما يدفعهم الى التحذير منه مما يؤثر على الرؤية الكويتية لأي علاقات مستقبلية مع العراق[46].

لهذا فأن سياسة العراق الخارجية تجاه الكويت تقبل احتمالات عدة ما بين تطور ايجابي واخر سلبي نظراً لوجود اشكاليات عالقة بين الدولتين قد تسمح في المستقبل لتدخلات خارجية اقليمية ودولية، اذ تشكل الجغرافية السياسية عامل ضغط يفرض نفسه وبشكل كبير نحو اعادة النظر في نمط العلاقات السياسية، اذ ليس بمقدور العراق والكويت تجاوز وتغيير الجغرافيا بحكم حتمية الجوار الجغرافي وهذه الحتمية لا مفر منها بل مواجهتها بتفكير استراتيجي يضمن مصالح الدولتين على اقل تقدير[47].

لذا تبقى اشكالية ترسيم الحدود بين العراق والكويت من اصعب الاشكاليات التي كانت وما زالت مستمرة لغاية الآن في طبيعة هذه العلاقات، اذ تم ترسيم الحدود بموجب القرار الأممي ٨٣٣ وعدم موافقة العراق عليه الا بعد ممارسة الضغوط الدولية، كما سعت الكويت الى الاستفادة من هذا الترسيم بعد عام ٢٠٠٣ وبدأت المشاكل الحدودية بالظهور من الجانب الكويتي مستغلة الوضع السياسي للعراق فقامت عام 2005 ببناء سياج حدودي على طول الحدود داخل الأراضي العراقية بمئات الامتار ووفقا لذلك خسر العراق مساحات واسعة من اراضيه)[48].

(46) حميدة عبد الحسين محمد وسعدون شلال ظاهر، تأثير الموقع الجغرافي على العلاقات العراقية(-السورية،مجلة البحوث الجغرافية، جامعة الكوفة، المجلد15،العدد2،العراق – القادسية،2020،) ص ٢٣٦.

(47) رابعة فلاح سند، العلاقات الكويتية العراقية، الواقع ورؤية مستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة،(كلية الآداب والعلوم جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٣)، ص ٦٥

(48) وسناء محمد إبراهيم، العلاقات العراقية الكويتية بعد عام ٢٠٠٣ (الحدود والوجود)، (مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين العدد43-44، ٢٠١٦)، ص116.

لاسيما اذ عرفنا ان الحدود العراقية تضم حقول نفطية متداخلة مع دول الجوار ومنها الكويت وايران اذ تقسم هذه الحقول التي يبلغ عددها ٢٣ حقلاً على نوعين (حقول مستغلة واخرى غير مستغلة) وقد شكلت هذه الحقول محاور ازمات بين هذه الدول ، فحقل الرميلة الجنوبي وحقل الزبير من الحقول العملاقة التي تقع قرب الحدود الكويتية، وان حساسية هذه الاشكالية تجاه دول الجوار ومنها الكويت يجب على صانع القرار السياسي العراقي معالجتها، وذلك بالتحرك السريع حفاظاً على ثروة العراق ودفعاً لأي إشكال يمكن أن يحدث في المستقبل، وهذه القضية اصبحت ميسرة مع عوامل التكنولوجيا الحديثة في المساحة وهندسة الحقول النفطية، هنا وجب الذكر ان بناء ميناء مبارك يؤثر مستقبلاً على حقل سيبة الغازي وهو احد اهم الحقول الغازية العراقية اذ يقدر مخزونه بـ ١.١ مليار ٣٥ من الغاز وله امتداداته الى المنطقة الواقعة تحت الرقعة الجغرافية التي بني عليها ميناء مبارك[49].

(49) خالد عبدالرحمن العصيمي، ترسيم الحدود الكويتية العراقية وأثره على السياسة الخارجية الكويتية، رسالة ماجستير منشورة،(الجامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم / قسم العلوم السياسية، 2012)

ومن العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية العراقية تجاه الكويت، وهو اعلان الكويت عن مشروعها بأنشاء ميناء مبارك بعد ان وضع العراق حجر الاساس لميناء الفاو الكبير، ويمكن القول : ان انشاء ميناء مبارك جاء بنية مبيته بعد أن أدرك صانع القرار السياسي الكويتي أنُ ميناء الفاو في حال تنفيذه سيكون منظومة للربط السككي باتجاه اوروبا وهو ما يسمى بالقناة الجافة، وبذلك سيغير ميناء الفاو الكبير خارطة النقل البحري العالمية اذ سيتم نقل البضائع من اليابان والصين وجنوب شرق اسيا الى اوروبا عبر العراق ومن هناء جاء التحرك الكويتي لقطع الطريق على المشروع العراقي[50].

ان الهدف من ميناء مبارك هو تحقيق طموحات سياسية واقتصادية للكويت بامتلاك ورقة ضغط استراتيجية بشكل يقيد حركة الملاحة في قناة خور عبدالله

(50) وسناء محمد ابراهيم، مصدر سابق، ص ١١٧.

بذلك يتضح ان الهدف من ميناء مبارك هو تحقيق طموحات سياسية واقتصادية للكويت بامتلاك ورقة ضغط استراتيجية بشكل يقيد حركة الملاحة في قناة خور عبدالله المؤدية الى مينائي ام قصر

وخور الزبير، ناهيك عن ان ميناء مبارك سيجعل الممر المائي العراقي ضمن الميناء الكويتي وهذا مخالف للقرار الأممي المرقم ٨٣٣ فضلاً عن ذلك فان الصعوبات التي سيضعها ميناء مبارك ستكون حائلاً دون تصدير النفط العراقي مستقبلًا، وان العراق قد وضع خطة واعدة لإنتاج النفط تصل إلى ١٠ مليون برميل يومياً، اذ أن صادرات النفط العراقي عبر موانئ البصرة تبلغ ٧٧% من مجمل الصادرات النفطية العراقية، أما المتبقي فيتم تصديره عبر الأنابيب الواصلة إلى ميناء جيهان التركي، وان التصاميم النهائية لميناء مبارك توضح إن نشأة هذا الميناء ستؤدي إلى إلغاء القناة الملاحية العراقية بشكل تام مما يعطل حركة البواخر الداخلة والخارجة من وإلى الموانئ العراقية، فعلى سبيل المثال سجلت هذه القناة خلال عامي ٢٠٠٨-2009 مرور ٩١٩٠ باخرة داخلة وخارجة، وان إكمال ميناء مبارك سيؤدي إلى فقدان موانئ العراق تعاملاتها العالمية وفقدان آلاف الأيدي العاملة، كما ستفقد موانئ العراق تعاملاتها مع خطوط الشحن البحري العالمية في عملية استخدام حاويات النقل، علما أن العراق يتمتع بقدرة كبيرة على حركة الحاويات الواردة إليه، وسيؤدي الميناء إلى إصابة الموانئ العراقية بالشلل التدريجي، لان الامتدادات الناجمة عن أرصفة هذا الميناء بحسب مراحل المشروع سوف تلحق الضرر بمساحة الجرف القاري العراقي الذي لم يتم تحديده أو الاتفاق عليه لحد الآن،، وأن عمليات الحفر والردم وإنشاء السواتر الخراسانية في خور عبد الله تلحق الضرر بالثروة السمكية في المياه الإقليمية العراقية، والتي تعد مصدر رزق العراقيين من سكان المنطقة الجنوبية، فضلاً عن مضايقات زوارق الدورية الكويتية ضد السفن المارة في خور عبد الله والمتوجهة إلى الموانئ العراقية، ومن الواضح أن الكويت تحاول من خلال ميناء مبارك إجهاض مشروع ميناء الفاو الكبير، وجلب استثمارات عربية وأجنبية لتوظيفها في جزيرة بوبيان لكي لا تكون مصالحها مهددة في حال مطالبة العراق مستقبلا بعائديه الجزيرة له)[51]، وأدراكاً منها لأهمية ميناء الفاو الكبير

(51) نهى جاسم حسين، واقع العلاقات العراقية-الكويتية بعد العام 2003،(مجلة قضايا اسيوية، المركز الديمقراطي العربي، العدد الثاني عشر، المانيا-برلين،2022)، ص104.

الاستراتيجية في خارطة شبكات النقل الدولية تظهر من نمو النشاط الاقتصادي في دول اسيا الصاعدة الصين واليابان والهند وكوريا وهذه الاهمية ستجعل لدول اسيا الإسهام الأكبر في حجم النشاط الاقتصادي العالمي، والعراق يعد الجسر البري الذي يربط بين اقتصاديات اوروبا واقتصاديات دول اسيا الصاعدة، وهو ما يستلزم ادراكاً استراتيجياً من قبل صانع القرار السياسي العراقي للمتغيرات الجيوستراتيجية ومنها طريق الحرير الجديد في محاولة وضع خطط بعيدة المدى تمكن العراق من لعب الدور المطلوب في تفعيل حركة الاقتصاد العالمي[52].

وعليه طبقاً للمنظور الجيوبوليتيكي فان ميناء الفاو سيعزز قوة العراق الاقتصادية والسياسية في المنظور القريب والبعيد، وهنا يتوجب علينا الاشارة الى ان الكويت وايران تدركا الاهمية الجيوبوليتيكية لهذا المشروع، ومن ثم تخوفهما من اكتمال بناء ميناء الفاو الكبير كونه سيفرض العراق بقوة على الدول المتشاطئة على الخليج العربي والذي سيحول العراق الى مركز استراتيجي في خارطة شبكات النقل البحري العالمية وبشكل خاص بالنسبة لطريق الحرير الجديد واعتبار العراق جزء حيوي من هذا الطريق كونه يشكل القناة الجافة في طريق الحرير البحري، وما يؤكد الكويت الى بناء ميناء مبارك في اهم منطقة حيوية بالنسبة للعراق على الرغم من امتلاكها لساحل بحري يصل طوله الى ٤٩٩كم، اذ جاء اختيار مكان ميناء مبارك في جزيرة بوبيان القريبة من الساحل العراقي بشكل يؤثر على حرية الملاحة في خور عبدالله، ومن ثم فان هذا الميناء يعد استهدافاً لمصالح العراق الاستراتيجية وذلك لفرض واقع جيوبولتيكي جديد يتعلق بإطلالة العراق البحرية على الخليج العربي[53].

(52) مالك دحام الجميلي، لمياء محسن الكناني، العلاقات العراقية-الكويتية واشكالية ميناء مبارك،(مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد- كلية العلوم السياسية، العدد الثاني والخمسون،2012)، ص ١٥٧.

(53) رابعة فلاح سند، مصدر سبق ذكره، ص29.

المحور الخامس: سياسة العراقية مع الاردن

لقد مثلت علاقة العراق بالأردن لعقود أنموذجاً للعلاقة الإيجابية القائمة على التعاون والتنسيق الفاعل في المحيطين الاقليمي والعربي، في ظل المتغير الجغرافي الذي يفرض ثقلا كبيراً على سياسات الدول، ولهذا المتغير مجاله الحيوي القوي والمباشر الذي استطاع أن يكون احد أدوات السياسة الخارجية ويحدد ماهية العوامل والمؤثرات التي تستطيع أن تملكها الدولة وباتت عنصرا مؤثرا في أنماط سلوكية الدولة وتفكيرها الإستراتيجي لصانع القرار.

لذا سعت السياسة الخارجية العراقية في مرحلة ما بعد الاحتلال إلى إعادة هيكلة سياستها الخارجية تجاه دول الجوار، لاسيما مع الأردن الذي يملك ملفات تؤثر تداعياتها على الوضع العراقي، لذا يسعى صناع القرار العراقي إلى بناء علاقات ومصالح حقيقية مع الجار الغربي و إقامة مشاريع اقتصادية كبرى تكون هذه المشاريع جزءاً من منظومة امن البلاد فالمصالح الحيوية بين البلدين تسهم في حل المشاكل التي قد تواجههم مستقبلا[54].

لذا تسعى السياسة العراقية أن يكون الاردن عامل استقرار ويسهم في دعم العملية السياسية لاسيما اذ عرفنا ان الاردن يستضيف الآلاف العراقيين بما فيهم رموز من المعارضة العراقية وبعض افراد النظام السابق، وعليه تسعى السياسة العراقية لأنْ يكون هذا الملف حاضراً في علاقاته مع الأردن بعيداً عن أي مساومة او ابتزاز سياسي قد يلجا اليه الأردن في علاقاته المستقبلية مع العراق[55]، فضلًا عن ذلك يرتبط العراق والاردن بحدود مشتركة تصل الى ١٧٨ كم وان جل اهداف العراق تتجسد في ضبط الحدود وفي هذا الملف يدرك العراق ان الاردن قد قامت بواجبها تجاه منع استخدام اراضيها وحدودها من الارهابيين على اكمل وجه. الاستراتيجية العراقية قائمة على مرتكزين **الأول** ان يكون المبدأ الاساس لعلاقات العراق مع الاردن هو استقلال القرار السياسي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية **والثاني** القيام بخطوات

تسعى السياسة العراقية أن يكون الاردن عامل استقرار ويسهم في دعم العملية السياسية

(54) محمد طارق جعفر، التعامل المثالي في السياسية الخارجية العراقية اتجاه الاردن ومصر، ورقة بحثية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،-16 يناير 2022، على الرابط الالكتروني https:// democraticac.de/?p=80026

(55) محمد وائل القيسي، مكانة العراق في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج دراسة مستقبلية،(دار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأول، لبنان-بيروت، 2013)،ص216.

تشجع الاردن ان يكون مؤثراً إيجابياً في الساحة العراقية وان يكون العراق عامل توافق ومد جسور للأردن وللدول العربية التي يعد بنظرهم مصدر قلق كإيران مثلا[56].

ومن الملفات المهمة التي تحكم سياسة العراق المستقبلية تجاه الأردن، هو انها تتمثل بان بوابة العراق العربية فمثلما بإمكان العراق أن يكون جسراً للتواصل العربي الايراني يستطيع الاردن ان يقوم بهذا الدور بفضل سياستها الخارجية الوسطية كونه ليس لديه مشاكل مع أي دولة عربية بمعنى ان يكون جسرا وبوابة لتطبيع العلاقات العراقية العربية او على اقل تقدير بين العراق وبعض الدول العربية التي ما زالت قلقة من العراق كدول الخليج العربي، وبذلك يستطيع العراق والاردن أن يؤسسا لمفهوم جديد من الشراكة الاستراتيجية[57].

ايضاً لا بد من الاشارة الى دور المتغيرات الاقليمية والدولية التي تعد عاملين للتقارب والتباعد بين العراق والاردن وهما الولايات المتحدة وايران اذ يمثل العامل الأمريكي عاملاً من عوامل التقارب في مستقبل سياسات العراق والاردن، لاسيما ان الاردن يبقى الطرف الاقليمي الوحيد الذي رأى بانه سوف يحظى باستفادة كبيرة اذا ما اصطف خلف الادارة الامريكية وسياستها في العراق، لذلك عملياً يلتقي موقف الاردن بشان العراق مع المصالح الامريكية إلى حد كبير والاحتمال ضعيف أن يغير الأردن توجهه بشان العراق أو يسعى الى الاخلال بالسياسة الامريكية او العراقية[58]، بينما يمثل العامل الايراني عاملًا من عوامل التباعد في مستقبل السياسات العراقية الأردنية في ظل تنامي النفوذ الإيراني وفق المنظور الأردني، اذ ان الاردن يخشى أن يتحول العراق من حليف استراتيجي سياسي واقتصادي الى مصدر تهديد لتوازن داخلي ولتوازنات اقليمية اطمأن الاردن لوجودها منذ فترة طويلة، ولا شك ان الاردن يرى عراقاً متحالفا مع ايران وفي الأغلب مع سوريا ولبنان سيجعله الحلقة الأضعف في منطقة الهلال الخصيب، ناهيك عن الدعم الايراني لمجموعات الرفض الفلسطينية مثل حماس وما يشكل ذلك من تحدٍ للسلام بين الاردن وإسرائيل[59].

(56) عباس حمزة الشمري، مصدر سبق ذكره، ص101.

(57) رياض مهدي عبد الكاظم، العلاقات الأردنية –العراقية، مجلة كلية التربية،(جامعة واسط، العدد الحادي والاربعون، الجزء الثاني، العراق -واسط، تشرين الأول، 2020)، ص171.

(58) احمد يوسف كيطان، دراسة: العراق والاردن: مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي المشترك، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية،(مصدر سبق ذكره)، ص130.

(59) فواز موفق ذنون، العلاقات العراقية –الأردنية بعد الانسحاب الأمريكي من العراق معطيات الحاضر وأفاق المستقبل، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية،(دراسات إقليمية، المجلد9، العدد (29)، العراق – الموصل، 2012)، ص20.

اما من الناحية الإقتصادية لا يمكن إغفال هذا العامل في أي إستراتيجية يرسمها العراق تجاه الأردن لاسيما اذ عرفنا أن يعاني الاردن من ازمات متعددة جعلته يعتمد بشكل كبير على المساعدات الدولية، وهي بحاجة الى من يسهم في تغطية عجز ميزانيتها السنوية هذا من جانب، وامتلاك العراق إمكانيات نفطية كبيرة من جانب آخر، لذا سوف يبقى العامل الاقتصادي من العوامل الرئيسية التقريب بين سياسات الدولتين في ظل حاجة الاردن للمساعدات الاقتصادية، بما يشير في الواقع الى الرغبة الجدية في تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية وبما فيها الاتفاقية الخاصة بمد انبوب نفط من البصرة الى ميناء العقبة والذي يمكن العراق من تصدير ١.٥ مليون برميل يومياً من النفط العراقي ويزود الاردن باحتياجاته من النفط بحدود 150 الف برميل يومياً، وما هو الا دليلاً على أن المستقبل الذي تنتظره العلاقات بين الدولتين واعدة ومتميزة»[60].

(60) رياض مهدي عبد الكاظم،(مصدر سبق ذكره)، ص176.

كذلك لطالما كان العراق بحاجة الى الاستثمارات الاقليمية يمكن للأردن ان يكون حاضراً في السوق العراقية واقامة اقتصاد مترابط ومتكامل مع امكانية انشاء مشاريع استراتيجية قادرة على تحريك عوامل الانتاج ورأس بين العراق والأردن، وهذا لا يمكن تنفيذه من دون أن تتحقق درجة عالية من الشراكة الاستراتيجية الاقتصادية والتجارية والمالية بما يعزز ادوارهم المستقبلية على المستوى الاقليمي والدولي. ومنها مشروع الشام الجديد بين العراق والأردن ومصر ومشروع انبوب البصرة العقبة لتصدير النفط[61].

(61) احمد يوسف كيطان، دراسة: العراق والاردن: مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي المشترك، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية،(مصدر سبق ذكره)، ص 124.

العامل الاقتصادي المرتكز الأساسي في اي استراتيجية يرسمها العراق تجاه الاردن

لهذا فأن العامل الاقتصادي المرتكز الأساسي في اي استراتيجية يرسمها العراق تجاه الاردن، اذ ان توازن القوى والاتصال والترابط على الصعيدين التاريخي والجغرافي بينهما يتطلب التخطيط والتنسيق المشترك بغية تطوير اليات تكامل اقتصادية غير تقليدية لاحتواء الازمات القائمة والمحتملة في المستقبل، لذا فأن العلاقات الاقتصادية بين الدولتين تتجه نحو عقد بروتوكولات واتفاقيات ثنائية ومتعددة الاطراف في

اطار المناطق والاقاليم الاقتصادية من أجل توحيد سياساتها وتعبئة مواردها الطبيعية والبشرية باتجاه ضمان امن واستقرار نموها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ولتحقيق النمو المتوازن، فعملية تكامل المصالح يعتمد على اختيار المشاريع ذات الاهمية الاستراتيجية التي ينعكس تأثيرها على الاقتصاد الكلي في كلا الدولتين[62].

(62) سكوت لاسنسكي، الأردن والعراق بين التعاون والازمة، معهد السلام الأمريكي، تقرير خاص رقم (178)، الولايات المتحدة الأمريكي، كانون الثاني، 2006، ص6.

واخيراً في ظل المعطيات الحالية لسياسات العراق والاردن الخارجية فان الرؤية المستقبلية لطبيعة العلاقات سواء كانت سياسية او اقتصادية او امنية ستحافظ على وضعها بسبب معطيات الواقع الجغرافي والمتغيرات الاقليمية والدولية والاقتصادية التي رسمت طبيعة العلاقات بين الدولتين، فضلاً عن العامل الجيوبوليتيكي النابع من حجم وقوة العراق مقارنة بالأردن الدولة الصغيرة ذات الامكانات المحدودة.

المحور السادس: السياسة العر اقية مع سوريا

لطالما شكلت المرتكزات المشتركة الثابتة بين العراق وسوريا كالتاريخ والجغرافية الطبيعية والبشرية المتمثلة بالحدود والموارد المائية لاسيما نهر الفرات الرابط بين الدولتين والقومية العربية والكردية والدين، فضلاً عن المشتركات المتغيرة التي تتغير بتغير الظروف سلباً أو إيجاباً لاسيما الاقتصادية منها والمتمثلة بالنفط والتبادل التجاري وطرق النقل والمواصلات والمتغيرات الاقليمية والدولية العوامل المشتركة بين الدول تجمعها في تحقيق مصالحها ورسم ملامح العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدولتين في الحاضر والمستقبل[63].

(63) إبراهيم رفاعي مروح الخالدي، السياسة الخارجية العراقية تجاه دول الجوار من 2003-2021، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة ال البيت، كلية الحكمة للعلوم السياسية، الأردن،2021)، ص59.

مستقبل العلاقات العراقية السورية في الشأن الخارجي يسير في ظل وتيرة متصاعدة وذلك للترابط الامني والسياسي والاجتماعي

لذا فإن سياسة العراق الخارجية تجاه سوريا تقوم بشكل رئيس على اساس التأثير هذه المرتكزات، لاسيما تداعيات المتغير الأمني، فضلاً عن نفوذ بالولايات المتحدة والنفوذ الاقليمي لدول الجوار لاسيما إيران وعليه عند مقارنة الاوضاع في العراق وسوريا فأننا نقف أمام قضايا عدة تشترك فيها الدولتين فالحدود التي تمتد لمسافة ٦٠٠كم وتداعيات تسلل الارهابيين على

جانبي الحدود من أهم المتغيرات التي اثرت على العلاقات السياسية بعد عام 2003، من الناحية الامنية يمكن القول : ان العراق جنى ما كان يخشاه من التحول من سلمية الثورة في سوريا ، إذ تحول تنظيم داعش الى تنظيم عابر للحدود العراقية وله امتداد وعمق في سوريا وان حصيلة ذلك كان بسب أن الأمن القومي للعراق مكشوفاً ومهدداً بعد الانتكاسة التي تعرض لها الجيش العراقي امام تنظيم داعش، وهذا المتغير فرض على صانع القرار السياسي الخارجي في العراق ان يتخذ قراره بمساندة النظام السياسي السوري بغض النظر عن رؤية المجتمع الدولي لشرعيته من عدمها[64]، وذلك لوجود حالة ارتباط قوية بين العراق وسوريا، ويمكن تفسير الموقف العراقي من الأزمة السورية ادراكاً من أن هيمنة الارهابيين على سورية سيجر الحرب الى العراق ومن هذا المنطلق يمكن القول : أن مستقبل العلاقات العراقية السورية في الشأن الخارجي يسير في ظل وتيرة متصاعدة وذلك للترابط الامني والسياسي والاجتماعي وهو ينبئ عن قطع العلاقات الدبلوماسية بين العراق وسوريا في المستقبل المنظور الا في حالة تغير النظام السوري سواء عن طريق الجماعات المسلحة او المعارضة او بتدخل دولي، وعندها ستقطع العلاقة لان العراق من الدول غير المؤيدة للنظام الجديد في سوريا أيا كانت توجهاته وأهدافه، لأنه وفق التوجهات الحالية يعد من الدول الداعمة للنظام السوري الحالي[65].

ولكن بالرغم منذ ذلك فأن السياسة الخارجية العراقية لابد أن تحافظ على اهداف عدة في سياستها مع سوريا اهمها أن العراق بحاجة لسوريا كونها منفذاً على البحر المتوسط وبهدف الوصول الى البحر المتوسط من حيث الصادرات والواردات لسد حاجة السوق العراقي وعدم غلق البدائل الاستراتيجية في التصدير لاهم سلعة في العراق وهي النفط، والثانية اجتماعية ببروز حالة الطائفية في سورية وانعكاساتها على العراق، والثالثة سياسية اذ ان تغيير النظام السوري سوف يمهد لخطوة اولى وهي التنسيق بين اكراد العراق وسوريالجمع باقي الأكراد في تركيا وإيران[66].

(64) حسين علي عران معيوف، المرتكزات الجغرافية الرئيسة لسياسة العراق الخارجية تجاه دول الجوار،(جامعة الموصل، كلية التربية للعلوم الإنسانية /قسم الجغرافيا، أطروحة دكتوراه غير منشورة، العراق-نينوى،2022،) ص302.

(65) مصطفى السراي، العراق وسوريا: تقلبات العلاقة واستحقاقات الاستقرار، مركز البيان للدراسات والتخطيط، (سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق -بغداد ،2023)، ص7.

(66) موسى جعفر راضي، (مصدر سابق)، ص182.

ومن زاوية أخرى يعد العراق في الوقت الراهن الدولة الوحيدة من دول جوار سوريا القادرة على التوسط في حل النزاع المسلح اذ ان الوصول الى التطورات الجارية في سوريا وتنامي نفوذ العراق في سوريا يعني الفرصة متاحة للاستقلال عن جارتها الأكثر نفوذاً تركيا وايران، واذا ما كان العراق مفتاحاً حل الأزمة السورية، فستضطر ايران الى التعامل معه بوصفه شريكاً على قدم المساواة، وقد تتوفر امكانية اقناع اعضاء مجلس التعاون الخليجي بمن فيهم السعودية بالجلوس إلى طاولة الحوار، لاسيما أن تركيا ابتعدت عن دورها بوصفها وسيطاً محايداً فالفرصة متاحة امام العراق من الاضطلاع بهذا الدور طالما سوريا عالقة بين النظام والمعارضة، والمجتمع الدولي عاجز عن قلب الوضع لمصلحة احد الطرفين، واذا ما اصبح العراق طرفاً في حل الأزمة السورية سينعكس ذلك ايجاباً على سياسته الخارجية بما يحقق توازن قوى اقليمي جديد يكون لصالح العراق[67]، وهنا يجب على صانع القرار السياسي العراقي ان يدرك بان التقارب العراقي السوري في الشأن الخارجي لا بد أن يكون مدروساً من الناحية الاستراتيجية، بمعنى آخر أي تفاهمات سياسية وامنية وعسكرية مع سورية قد تدفع بالعراق الى المحور الروسي الايراني وقد يؤثر ذلك على طبيعة العلاقات الخارجية العراقية الامريكية لان الملف السوري ملف مركب ذو ابعاد وانعكاسات اقليمية ودولية، كذلك ان الوجود الروسي في سوريا والتواجد الأمريكي في العراق له تأثيرات مباشرة على السياسة الخارجية للدولتين، وفق المنظور الجيوبوليتيكي تعاني سوريا من حدة الاحتواء الامريكي وتواجه خطر الكيان الصهيوني ولا تريد فقدان عمقها الاستراتيجي المتمثل بالعراق، لاسيما أن الولايات المتحدة تبقى المؤثر الرئيس في مستقبل العلاقات العراقية السورية ففي ظل العقوبات الأمريكية المفروضة على سوريا نجدها لا تحبذ تعزيز العلاقات الاقتصادية مع سوريا وتفضل تعزيزها مع الاردن، عن طريق تجمعات اقتصادية مستقبلية، ومنها ما تم الاشارة اليه كمشروع الشام الجديد الذي يضم العراق والأردن ومصر كمرحلة أولى[68].

(67) حميدة عبد الحسين محمدو سعدون شلال ظاهر، تأثير موقع الجغرافي على العلاقات العراقية-السورية،(مجلة البحوث الجغرافية، جامعة الكوفة، العدد23، العراق-النجف الاشرف، 2016)، ص 235.

(68) Maria Fantappie , Iraq's Foreign Policy Future Rests with Syria. Carnegie middle east center, may 08,2012, https://carnegie-mec.org/201221/05//ar-pub-48183

اما فيما يتعلق بملف المياه لا بد أن يضع صانع القرار السياسي في الحسبان أسوأ الاحتمالات بالنسبة للجار تركيا، وتعزيز التعاون المشترك بين العراق وسوريا وفي هذا الملف اتخاذ الاجراءات المناسبة لخزن الفائض من المياه الآتية عبر نهري دجلة والفرات لضمان الحاجة الدنيا من كميات الوارد المائي في اوقات الأزمات، فضلاً عن استخدام التقنيات الحديثة في مختلف القطاعات بغية التقليل من هدر الموارد المائية، وأن رفع التنسيق بين العراق وسوريا بشأن استغلال مياه نهر الفرات من الأولويات بهذا الشأن لاسيما وان المنطقة التي يمر فيها نهر الفرات ذات بيئة صحراوية شبه جافة ويستقر في حوض نهر الفرات نسبة عالية من سكان الدولتين[69]، وبالتالي فأن الرؤية الاستراتيجية المستقبلية للسياسة العراقية اتجاه سوريا تبقى غير واضحة الملامح، على الرغم من قيام العراق بدعم النظام السوري ومد جسور الثقة بما يعزز المصالح المشتركة، اما العلاقات الاقتصادية والتجارية مع سوريا تبقى رهينة العقوبات الامريكية، فضلاً عن تداعيات الوضع الأمني في سوريا.

(69) حسين عليوي عيشون وفاطمة نعمة راهي، مستقبل السياسة الخارجية العراقية في ظل التحديات التي تواجه السياسي الخارجي، (العدد68، جزء 2، اذار2022-)، ص128.

الخاتمة:

وبناءٌ على ما تقدم يمكن تحديد توجهات رئيسة في سياسة العراق الخارجية تجاه دول الجوار، وبشكل تعبر عن اتجاهات مستقبلية في السلوك السياسي الخارجي للعراق، يأتي في مقدمتها الواقعية والانفتاح الايجابي لسياسة العراق والابتعاد عن الازمات بهدف تصفير المشكلات مع دول الجوار، رغم العديد من اشكاليات الواقع الجغرافي والخلافات والمشاكل التي يفرضها المتغير الاقليمي والدولي، فضلاً عن سعي العراق للحفاظ على عناصر القوة واعتماد التكتيك المناسب تجاه كل دولة من دول الجوار بالشكل الذي يحقق المصالح المشتركة ويقلل من الانعكاسات السلبية لسياسات دول الجوار، وذلك استجابة لإدراك اهمية ومكانة العراق في سياسة المحاور والتحالفات وتوازن القوى ضمن المعادلة الإقليمية، وانطلاقاً من معطيات الواقع الجغرافي ومتغيرات القوة، فيمكن للعراق من خلال سياسته الخارجية ان يكون قادراً في المستقبل على استثمار مرتكزات القوة والتأثير استراتيجياً ، بما يحقق اهدافه الخارجية واتخاذ القرار السياسي الخارجي من خلال إدراك امكانات الدولة والقوة لشاملة اولاً وبتحديد الادوات والوسائل المناسبة لتحقيقها ثانياً والقدرة على تطويعها بشكل يحقق الأهداف الاستراتيجية المرجوة ثالثاً، وهنا لابد للعراق عبر سياسته الخارجية ان يبدا باتخاذ خطوات فعلية انية ومستقبلية لتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية مع دول الجوار، بما يضمن مصالح وامن واستقرار العراق بشكل خاص والمنطقة بشكل عام.

المصادر:

1- إبراهيم رفاعي مروح الخالدي، السياسة الخارجية العراقية تجاه دول الجوار من 2003-2021، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ال البيت، كلية الحكمة للعلوم السياسية، الأردن،2021.

2- احمد يوسف كيطان، دراسة: العراق والاردن: مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي المشترك، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره

3- احمد يوسف كيطان، دراسة: العراق والاردن: مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي المشترك، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية-قسم الدراسات الاقتصادية ، العراق – بغداد ،2019.

4- جاسم يونس الحريري، العلاقات الاستراتيجية بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي الماضي –الحاضر –المستقبل 2003-2020، دار الجنان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن-عمان، 2016.

5- جعفر صادق هادي ومثنى مشعان خلف المزروعي، الابعاد القانونية والاقتصادية للتدخل التركي في العراق، مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، المجلد 22،العدد3،2021، ص ٢٢٤.

6- جين كينينمونت وجاريت ستانسفيلد وعمر سري، العراق على الساحة الدولية، السياسة الخارجية والهوية والوطنية في المرحلة الانتقالية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، طبعة الأولى، الامارات العربية المتحدة –ابوظبي، 2014.

7- حسين حافظ وهيب، العراق والمحيط الإقليمي دراسة في العلاقات التركية-العراقية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد السادس، العدد الأول، العراق-بغداد، 2017، ص182.

8- حسين علي عران معيوف، المرتكزات الجغرافية الرئيسة لسياسة العراق الخارجية تجاه دول الجوار، جامعة الموصل، كلية التربية للعلوم الإنسانية /قسم الجغرافيا، أطروحة دكتوراه غير منشورة، العراق-نينوى،2022.

9- حسين علي معروف عران، المرتكزات الجغرافية الرئيسية لسياسة العراق الخارجية تجاه دول الجوار الجغرافي، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة الموصل ،كلية التربية للعلوم الإنسانية –قسم الجغرافية ،العراق-نينوى،2022، ص278.

10- حسين عليوي عيشون وفاطمة نعمة راهي، مستقبل السياسة الخارجية العراقية في

ظل التحديات التي تواجه السياسي الخارجي، العدد68، جزء 2، اذار-2022، ص128.

11- حميدة عبد الحسين محمد وسعدون شلال ظاهر، تأثير الموقع الجغرافي على العلاقات العراقية-السورية، مجلة البحوث الجغرافية، جامعة الكوفة، المجلد15،العدد2،العراق – القادسية،2020.

12- حميدة عبد الحسين محمدو سعدون شلال ظاهر، تأثير موقع الجغرافي على العلاقات العراقية-السورية، مجلة البحوث الجغرافية، جامعة الكوفة، العدد23، العراق-النجف الاشرف، 2016،

13- حيدر علي حسين، اتجاهات مستقبلية في علاقات العراق الإقليمية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد15،العدد61، ص3.

14- حيدر علي حسين، العراق في الاستراتيجية التركية، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد الستون، العراق -بغداد 2015، ص149.

15- حيدر علي حسين، العراق وعمقه الاستراتيجي- الادراك والاستجابة-، دار الخليج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن-عمان ،2021، ص98,

16- حيدر علي حسين، إيران في الادراك الاستراتيجي العراقي، مجلة مدارات إيرانية، المركز الديمقراطي العربي، العدد الأول، المانيا-برلين، أيلول 2018،.

17- خالد عبدالرحمن العصيمي، ترسيم الحدود الكويتية العراقية وأثره على السياسة الخارجية الكويتية، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم / قسم العلوم السياسية، 2012.

18- خلود محمد خميس، السياسة الخارجية العراقية تجاه المملكة العربية السعودية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد العدد ٤٤، ٢٠١٠.

19- دينا جواد، العلاقات العراقية –الإيرانية بين الثوابت الموضوعية والمتغيرات المستقبلية، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين- كلية العلوم السياسية، المجلد 18، العدد1، العراق-بغداد،2009.

20- رابعة فلاح سند، العلاقات الكويتية العراقية، الواقع ورؤية مستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٣.

21- رواء زكي يونس الطويل ،الاقتصاد التركي والابعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية، دار زهران للنشر والتوزيع ، طبعة الأولى،الأردن-عمان،2011، ص277.

22- رياض مهدي عبد الكاظم، العلاقات الأردنية –العراقية، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، العدد الحادي والاربعون، الجزء الثاني، العراق -واسط، تشرين الأول، 2020 .
23- زهراء كريم صفر الربيعي، سياسة المحاور في الشرق الأوسط واثرها على قوة الدولة في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ميسان-كلية التربية، قسم الجغرافية، العراق- ميسان،2019.
24- سكوت لاسنسكي، الأردن والعراق بين التعاون والازمة، معهد السلام الأمريكي، تقرير خاص رقم (178)، الولايات المتحدة الأمريكي، كانون الثاني، 2006، ص6.
25- سيف نصرت توفيق، السياسات الإقليمية تجاه العراق.. مدركات وقضايا بناء دولة العراق تيارات متضاربة ورؤى مستقبلية، تحرير: مثنى فائق مرعي ورؤى خليل سعيد، الطبعة الأولى، ص104.
26- صبا رشيد جبير الحيالي، السياسة الخارجية التركية تجاه المشرق العربي من عام 2016(العراق سوريا أنموذجا)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين –كلية العلوم السياسية، العراق-بغداد، 2019،ص150
27- صدام عبد الستار رشيد، السياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق: دراسة تحليلية مستقبلية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 3، العدد10، 2019، ص110.
28- عامر كامل احمد، مسارات العلاقات العراقية التركية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد العددان ٦٤-٦٥، ٢٠١٦، ص ٨٧-٨٩
29- عباس حمزة الشمري، الابعاد الجيوبوليتيكية للتدخل الاثني بين العراق دول الجوار في ظل المتغيرات الجيوسياسية وأثرها على الامن الوطني العراقي، مؤسسة دار الصادق الثقافية للنشر، الطبعة الأولى العراق-بابل،2022.
30- علي محسن علي ابوجويد، سياسة العراق الإقليمية بعد عام 2003. منشورات زين الحقوقية والأدبية، الطبعة الأولى، لبنان-بيروت،2016، ص222.
31- علي هاشم عبد الله، دور تركيا الإقليمي في الاستراتيجية الامريكية بعد عام 2002،دار امجد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2022، ص251.
32- فايق حسن الشجيري، العلاقات الأقتصادية العراقية الايرانية بين أسس التعاون ومحدداته، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية الجامعة المستنصرية، العدد28-29، 2015.

33- فواز موفق ذنون، العلاقات العراقية –الأردنية بعد الانسحاب الأمريكي من العراق معطيات الحاضر وأفاق المستقبل، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية، المجلد9، العدد (29)، العراق – الموصل، 2012.

34- كريم رقولي، السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا،(2003-2013)،أطروحة دكتوراه ،غير منشورة، جامعة الجزائر –كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،الجزائر،ص149.

35- مالك دحام الجميلي، لمياء محسن الكناني، العلاقات العراقية-الكويتية واشكالية ميناء مبارك، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد- كلية العلوم السياسية، العدد الثاني والخمسون،2012.

36- مجموعة باحثين، السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2014، الناشر: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى، المانيا-برلين،2018، ص185.

37- محمد طارق جعفر، التعامل المثالي في السياسية الخارجية العراقية اتجاه الاردن ومصر، ورقة بحثية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،16- يناير 2022، على الرابط الالكتروني .https://democraticac de/?p=80026

38- محمد وائل القيسي، مكانة العراق في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج دراسة مستقبلية، دار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأول، لبنان-بيروت، 2013.

39- مصطفى السراي، العراق وسوريا: تقلبات العلاقة واستحقاقات الاستقرار، مركز البيان للدراسات والتخطيط، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق -بغداد ،2023.

40- مصطفى كامل، واقع وافاق تطور العلاقات العراقية-السعودية، العراق ومحيطه الإقليمي، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، كراس النهرين، العدد18، الطبعة الأولى، العراق - بغداد،2020.

41- منى حسين عبيد العلاقات العراقية الايرانية بعد عام،٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٧٤، العراق – بغداد، ٢٠١٨.

42- نهى جاسم حسين، سياسة العراق الخارجية تجاه المملكة العربية السعودية بعد العام 2003، مجلة قضايا آسيوية المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية

والسياسية والاقتصادية برلين، المانيا، العدد ١٠، ٢٠٢ .
43- نهى جاسم حسين، واقع العلاقات العراقية-الكويتية بعد عام 2003، مجلة قضايا سياسية، المركز الديمقراطي العربي، العدد الثاني عشر، المانيا- برلين، 2022.
44- وسناء محمد إبراهيم، العلاقات العراقية الكويتية بعد عام ٢٠٠٣ (الحدود والوجود)، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين العدد43-44، ٢٠١٦.

45. Maria Fantappie , Iraq's Foreign Policy Future Rests with Syria. Carnegie middle east center, may 08,2012,

Sources

1- Ibrahim Rifai Marawah Al-Khalidi, Iraqi foreign policy towards neighboring countries from 2003-2021, unpublished master's thesis, Al-Bayt University, Al-Hikmah College of Political Sciences, Jordan, 2021.
2- Ahmed Youssef Kaitan, Study: Iraq and Jordan: A New Phase of Joint Economic Cooperation, Al-Nahrain Center for Strategic Studies, previously mentioned source.
3- Ahmed Youssef Kaitan, Study: Iraq and Jordan: A New Phase of Joint Economic Cooperation, Al-Nahrain Center for Strategic Studies - Department of Economic Studies, Iraq - Baghdad, 2019.
4- Jassim Younis Al-Hariri, Strategic Relations between Iraq and the Gulf Cooperation Council Countries, Past - Present - Future 2003-2020, Dar Al-Jinan for Publishing and Distribution, first edition, Jordan-Amman, 2016.
5- Jaafar Sadiq Hadi and Muthanna Mishaan Khalaf Al-Mazrouei, Legal and Economic Dimensions of Turkish Intervention in Iraq, Journal of the College of Education, Al-Mustansiriya University, Volume 22, Issue 3, 2021, p. 224.

6- Jane Kinninmont, Garrett Stansfield, and Omar Sirri, Iraq on the International Arena, Foreign Policy, Identity, and Nationalism in the Transitional Period, Emirates Center for Strategic Studies and Research, first edition, United Arab Emirates - Abu Dhabi, 2014.
7- Hussein Hafez Wahib, Iraq and the Regional Environment: A Study in Turk-

ish-Iraqi Relations, Journal of Legal and Political Sciences, Volume Six, Issue One, Iraq-Baghdad, 2017, p. 182.

8- Hussein Ali Aran Mayouf, The main geographical foundations of Iraq's foreign policy towards neighboring countries, University of Mosul, College of Education for Human Sciences/Department of Geography, unpublished doctoral thesis, Iraq-Ninawa, 2022.

9- Hussein Ali Marouf Aran, The main geographical foundations of Iraq's foreign policy towards its geographical neighbors, unpublished doctoral thesis, University of Mosul, College of Education for Human Sciences - Department of Geography, Iraq - Nineveh, 2022, p. 278.

10- Hussein Aliwi Aishoun and Fatima Nimah Rahi, The Future of Iraqi Foreign Policy in Light of the Challenges Facing the Foreign Policy, Issue 68, Part 2, March 2022, p. 128.

11- Hamida Abdel Hussein Muhammad and Saadoun Shalal Zahir, The Impact of Geographical Location on Iraqi-Syrian Relations, Journal of Geographical Research, University of Kufa, Volume 15, Issue 2, Iraq - Al-Qadisiyah, 2020.

12- Hamida Abdel Hussein Muhammadu Saadoun Shalal Zahir, The Impact of Geographic Location on Iraqi-Syrian Relations, Journal of Geographical Research, University of Kufa, Issue 23, Iraq - Najaf Al-Ashraf, 201613 ,. Haider Ali Hussein, Future Trends in Iraq's Regional Relations, Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies, Volume 15, Issue 61, p. 3.

13- Haider Ali Hussein, Iraq in the Turkish Strategy, Journal of International Studies, University of Baghdad, College of Political Science, Issue Sixty, Iraq - Baghdad 2015, p. 149.

14- Haider Ali Hussein, Iraq and its Strategic Depth - Perception and Response, Dar Al-Khaleej for Publishing and Distribution, first edition, Jordan-Amman, 2021, p. 98,

15- Haider Ali Hussein, Iran in Iraqi Strategic Perception, Iranian Orbits Magazine, Arab Democratic Center, First Issue, Germany-Berlin, September 2018.,

16- Khaled Abdul Rahman Al-Osaimi, demarcation of the Kuwaiti-Iraqi border

and its impact on Kuwaiti foreign policy, published master's thesis, Middle East University, College of Arts and Sciences / Department of Political Science, 2012.

17- Kholoud Muhammad Khamis, Iraqi foreign policy towards the Kingdom of Saudi Arabia after 2003, Journal of International Studies, Center for Strategic and International Studies, University of Baghdad, Issue 44, 2010.

18- Dina Jawad, Iraqi-Iranian relations between objective constants and future variables, Political Issues Journal, Al-Nahrain University - College of Political Science, Volume 18, Issue 1, Iraq - Baghdad, 2009.

19- Raba'a Falah Sanad, Kuwaiti-Iraqi relations, reality and a future vision, unpublished master's thesis, College of Arts and Sciences, Middle East University, 2013.

20- Rawaa Zaki Younis Al-Taweel, The Turkish Economy and the Future Dimensions of Iraqi-Turkish Relations, Zahran Publishing and Distribution House, first edition, Jordan-Amman, 2011, p. 277.

21- Riyad Mahdi Abdel Kadhim, Jordanian-Iraqi Relations, Journal of the College of Education, University of Wasit, Issue Forty-One, Part Two, Iraq - Wasit, October, 2020.

22- Zahraa Karim Safar Al-Rubaie, the politics of axes in the Middle East and its impact on the power of the state in Iraq, unpublished master's thesis, University of Maysan - College of Education, Department of Geography, Iraq - Maysan, 2019.

23- Scott Lasinsky, Jordan and Iraq between Cooperation and Crisis, US Institute of Peace, Special Report No. (178), United States of America, January 2006, p. 6.

24- Saif Nusrat Tawfiq, Regional Policies towards Iraq... Perceptions and Issues of Building the State of Iraq, Conflicting Currents and Future Visions, edited by: Muthanna Faiq Marei and Visions of Khalil Saeed, first edition, p. 104.

25- Saba Rashid Jubair Al-Hayali, Turkish foreign policy towards the Arab Levant from 2016 (Iraq-Syria as a model), unpublished master's thesis, Al-Nahrain

University - College of Political Science, Iraq - Baghdad, 2019, p. 150

26- Saddam Abdel Sattar Rashid, Kuwaiti foreign policy towards Iraq: a future analytical study, Tikrit Journal of Political Science, Volume 3, Issue 10, 2019, p. 110.

27- Amer Kamel Ahmed, Paths of Iraqi-Turkish Relations after 2003, Journal of International Studies, Center for Strategic and International Studies, University of Baghdad, issues 64-65, 2016, pp. 87-89.

28- Abbas Hamza Al-Shammari, Geopolitical Dimensions of Ethnic Interference between Iraq and Neighboring Countries in Light of Geopolitical Changes and Their Impact on Iraqi National Security, Dar Al-Sadiq Cultural Publishing Foundation, first edition, Iraq - Babylon, 2022.

29- Ali Mohsen Ali Abujaweed, Iraq's regional policy after 2003. Zain Legal and Literary Publications, first edition, Lebanon-Beirut, 2016, p. 222.

30- Ali Hashem Abdullah, Turkey's regional role in the American strategy after 2002, Dar Amjad for Publishing and Distribution, first edition, 2022, p. 251.

31- Fayek Hassan Al-Shajiri, Iraqi-Iranian economic relations between the foundations of cooperation and its determinants, Political and International Journal, College of Political Science, Al-Mustansiriya University, Issue 28-29, 2015.

32- Fawaz Muwafaq Thanoun, Iraqi-Jordanian relations after the American withdrawal from Iraq, present data and future prospects, University of Mosul, Center for Regional Studies, Regional Studies, Volume 9, Issue (29), Iraq - Mosul, 2012.

33- Karim Raqouli, Iraqi foreign policy towards Turkey, (2003-2013), doctoral thesis, unpublished, University of Algiers - Faculty of Political Science and International Relations, Algeria, p. 149.

34- Malik Dahham Al-Jumaili, Lamia Mohsen Al-Kanani, Iraqi-Kuwaiti relations and the problem of Mubarak Port, Journal of International Studies, University of Baghdad - College of Political Science, Issue Fifty-Second, 2012.

35- A group of researchers, Iraqi foreign policy after 2014, publisher: Arab Dem-

ocratic Center for Strategic, Political and Economic Studies, first edition, Germany-Berlin, 2018, p. 185.

36- Muhammad Tariq Jaafar, Ideal dealing in Iraqi foreign policy towards Jordan and Egypt, research paper, Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies, January 16, 2022, at the electronic link https://democraticac.de/?p=80026

37- Muhammad Wael Al-Qaisi, Iraq's place in the American strategy towards the Gulf, a future study, Dar Al-Arabiya Al-Ulum Publishers, first edition, Lebanon-Beirut, 2013.

38- Mustafa Al-Saray, Iraq and Syria: The Fluctuations of the Relationship and the Entitlements of Stability, Al-Bayan Center for Studies and Planning, Al-Bayan Center for Studies and Planning series of publications, Iraq - Baghdad, 2023.

39- Mustafa Kamel, The Reality and Prospects of the Development of Iraqi-Saudi Relations, Iraq and its Regional Environment, Al-Nahrain Center for Strategic Studies, Karas Al-Nahrain, Issue 18, First Edition, Iraq - Baghdad, 2020.

40- Mona Hussein Obaid, Iraqi-Iranian Relations After the Year, 2003, Journal of International Studies, Center for Strategic and International Studies, University of Baghdad, No. 74, Iraq - Baghdad, 2018.

41- Noha Jassim Hussein, Iraq's foreign policy towards the Kingdom of Saudi Arabia after 2003, Asian Issues Journal, Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies, Berlin, Germany, Issue 10, 202.

42- Noha Jassim Hussein, The Reality of Iraqi-Kuwaiti Relations After 2003, Political Issues Magazine, Arab Democratic Center, Issue Twelve, Germany - Berlin, 2022.

43- Sana Muhammad Ibrahim, Iraqi-Kuwaiti Relations after 2003 (Borders and Existence), Political Issues Journal, College of Political Science, Al-Nahrain University, Issue 43-44, 2016.

44- Maria Fantappie, Iraq's Foreign Policy Future Rests with Syria. Carnegie middle east center, may 08, 2012,